



هل تخرج مصر من بحر الرمال؟

تقرير عن الدين الخارجي

يناير 2026

هل تخرج مصر من بحر الرمال؟

تقرير عن الدين الخارجي

يناير 2026

جميع حقوق الطبع والنشر لهذه المطبوعة محفوظة

بموجب رخصة المشاع الإبداعي،

النسبة-بذات الرخصة، الإصدارة 4.0

<http://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0>

نستخدم الخط الأميري الحر amirifont.org



كتب هذا التقرير مي قabil، الباحثة الأولى في وحدة العدالة الاقتصادية والاجتماعية بالمبادرة المصرية للحقوق الشخصية. وراجعه وائل جمال مدير الوحدة وحرره كريم عنازة مدير الأبحاث.

المبادرة المصرية للحقوق الشخصية منظمة حقوقية مستقلة تعمل في مصر منذ عام 2002 على تعزيز وحماية الحقوق والحريات الأساسية في مصر، وذلك من خلال أنشطة البحث والدعوة والتقاضي في مجالات الحريات المدنية، والعدالة الاقتصادية والاجتماعية، والديمقراطية والحقوق السياسية، والعدالة الجنائية. للاتصال بالمبادرة: eipr@eipr.org

تزاحم في نشرات الأخبار أسماء المناطق الشاطئية المؤهلة للبيع، جنباً إلى جنب مع الشركات والبنوك التي تستهدف الدولة خصخصتها، كي تجمع الأموال الالزمه لسد المديونيات وتسوفي شروط المؤسسات المُقرضة للحصول على المزيد من القروض، بعد أن باتت القروض ضرورية للوفاء بأقساط الديون السابقة المستحقة على مصر بالعملة الصعبة. وصلت نسبة الدين الخارجية إلى 44.2% من الناتج المحلي الإجمالي المصري في يونيو 2025، مقابل نسبة لا تتجاوز 15% سنة 2015، العام السابق مباشرة على التوسع غير المسبوق في سياسة الاستدانة الخارجية. أدخلت هذه السياسة مصر في حلقة مفرغة من الاستدانة تشتري بها الوقت بدلاً من حل الأزمات التي يعانيها الاقتصاد، الأمر الذي تسبب في تضخم الميزانية المخصصة لسداد التزامات هذا الدين، بشكل يزاحم المتطلبات الأساسية للإنفاق على تنمية الاقتصاد وتحسين مستوى معيشة السكان، الأمران اللذان ينفلتان من الموارد المخصصة لهما في الميزانية العامة، سنة بعد الأخرى.

تعهد رئيس الوزراء مصطفى مدبولي في منتصف ديسمبر 2025 بخفض نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي إلى 40%¹، وهو مستوى قريب مما كان عليه الدين في يونيو 2023. وأشار مدبولي إلى أن الحكومة تعكف على إعداد حزمة من «الحلول الاستثنائية» لتحقيق هذا الهدف، ومنها اتفاقيات مبادلة الديون باستثمارات. مؤكداً أنه سيتم الإعلان عن تلك الحزمة خلال أيام. وكان وزير المالية قد صرخ في وقت سابق بأن الحكومة تعد استراتيجية جديدة لإدارة الدين سيعلن عنها في نهاية ديسمبر 2025، لكنها - ومع انتصاف يناير 2026 - لم تعلن بعد.

جاءت تصريحات رئيس الوزراء بعد أيام من انتهاء زيارة بعثة صندوق النقد الدولي إلى مصر، لمناقشة المراجعتين الخامسة والسادسة لقرض الصندوق الممتد البالغة قيمته ثمانية مليارات دولار، وفي إطار إعلانه الموافقة على المراجعتين، أكد الصندوق على ضرورة الاستمرار في «خفض الدين، مع الحفاظ على الإنفاق الاجتماعي كأولوية لحماية المجموعات الاهشة»².

وفي خطوة غير معتادة كتب رئيس الوزراء مقالاً نشرته رئاسة مجلس الوزراء على حساباتها على موقع التواصل الاجتماعي، يقول فيه إن قضية الدين العام وأعباء خدمته تطرhan «سؤالاً مشروعاً لدى المواطنين عن القدرة على الاستمرار»³، وأن المشهد يبدو «مختللاً في معادلة مباشرة بين ديون مرتفعة وضغوط يومية محسوسة». وربط المقال الدين المتزايد بالخدمات الدولية المتلازمة منذ عام 2020، «جاءت الضغوط المرتبطة بارتفاع الدين وخدمته انعكاساً لتكلفة الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومنع الانكماش، لا نتيجة مسار منفصل عن هذه الخدمات». كما رفض مدبولي الاتهادات الموجهة للحكومة والتي تربط بين زيادة الديون وبين تمويل مشروعات «يقال أنها بلا جدوى اقتصادية، مثل الطرق والمدن الجديدة مقابل إهمال ما يعرف ببناء الإنسان»، معتبراً أن هذا تفسير مبسط لقضية معقدة، وأن مشروعات البنية التحتية «ليست مشروعات هادفة للربح وإنما تهدف لتقليل تكاليف الإنتاج والنقل وترفع إنتاجية العمل، وتزيد القيمة الاقتصادية للأصول، وهي شروط لا غنى عنها لتحسين التعليم والصحة»⁴.

إلا أن تتبع مسار الدين في العقد الماضي يشير إلى تطور مختلف عما طرحته رئيس الوزراء، فالتوسيع في الاستدانة الخارجية لم

1 «رئيس الوزراء: الدين الخارجي لمصر ضمن الحدود الآمنة»، موقع جريدة المصري اليوم، 17 ديسمبر 2025. <https://www.almasryalyoum.com/2025/12/17/news/details/4153857>

2 "IMF Staff Reaches Staff Level Agreement on Egypt's Fifth and Sixth Review", International Monetary fund, 23L12L2025. <https://www.imf.org/en/news/articles/2025/12/22/pr25441-egypt-imf-staff-reaches-sla-on-5th-and-6th-review-under-eff-and-1st-rev-under-the-rsf>

3 «الدين بين لحظة الذروة ومسار التصحيح: كيف تقرأ الدولة عبء اليوم؟»، صفحة رئاسة مجلس الوزراء على فيسبوك، 18 ديسمبر 2025، <https://www.facebook.com/photo/?fbid=1429002422603507&set=pcb.1429002692603480>

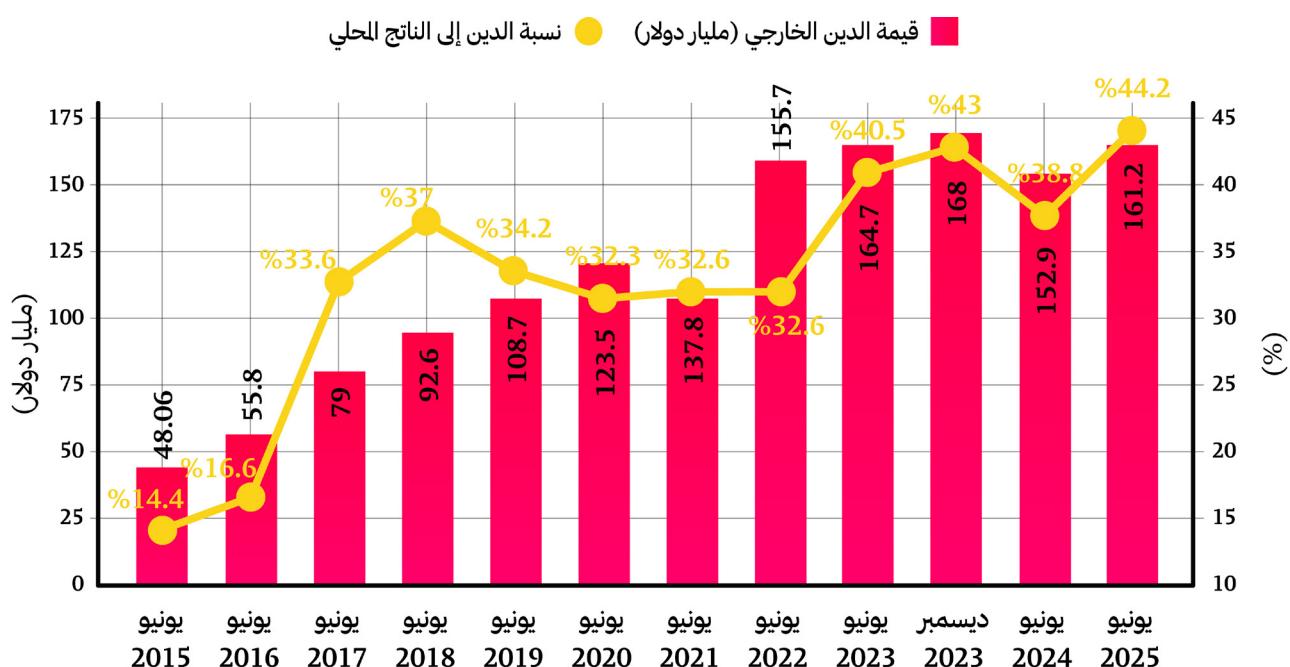
4 المصدر السابق.

يُكَنُّ مُرْتَبِطًا في الأساس بالازمات العالمية المشار إليها لأنَّه بدأ قبلها بسنوات، وخصوصاً منذ عام 2016، وارتبط فعلياً بتمويل مشروعات غير إنتاجية ولا تحظى بأي أولوية تنموية، بعضه جاء في شكل اقتراض من هيئات عامة تابعة للدولة لتنفيذ بعض من تلك المشروعات، بينما كان الجزء الآخر مدفوعاً بسداد التزامات الديون المتزايدة التي تفاقم عبُّوها مع تخفيف قيمة الجنيه المصري أكثر من مرة، والذي كان بدوره جزءاً من شروط المؤسسات الدولية للحصول على القروض. كما لعب الاقتراض عن طريق جذب الأموال الساخنة دوراً مهماً في تأزم وضع الديون.

وتكرر الحكومة في خطابها أنها بصدده تقليل الاعتماد على الديون مصدراً للتمويل، وأنها تستهدف خفض الدين الخارجي للأجهزة المُوازنة العامة ما بين مليار إلى مليار دولار سنوياً⁵، إلا أن مُوازنة 2025-2026 تعتمد على زيادة الاقتراض الخارجي بقيمة 400 مليار جنيه (نحو ثمانية مليارات دولار)⁶.

يستعرض هذا التقرير ملامح الدين الخارجي لمصر حسب أحدث البيانات المتاحة، وكيف يهدِّد الدين أثر التحسن في أداء بعض القطاعات الاقتصادية خلال الفترة الأخيرة، والمخاطر التي يمثلها على الاقتصاد وعلى مسار التنمية الذي تحتاجه مصر، ودور صندوق النقد الدولي والمؤسسات المانحة في مفاقمة الدين. ثم يقدم توصيات حول السبل المتاحة للخروج من هذا المأزق.

شكل 1: تطور الدين في عشر سنوات



المصدر: بيانات البنك المركزي

5. البيان المالي لمُوازنة السنة المالية 2025-2026، «موازنة الاستقرار والشراكة مع مجتمع الأعمال»، وزارة المالية، إبريل 2025.

6. البيان التحليلي لمشروع المُوازنة العامة للدولة لسنة المالية، وزارة المالية، 2025/2026.

صورة عامة للدين الخارجي

وصلت قيمة الدين الخارجي لمصر إلى 161.2 مليار دولار في نهاية يونيو 2025 حسب أحدث البيانات التي أثارها البنك المركزي على موقعه في بداية شهر ديسمبر 2025، أي بعد خمسة أشهر من انتهاء السنة المالية. وزادت قيمة الدين بمقدار 8.3 مليار دولار عن نفس الفترة من العام السابق. وجاء أكثر من نصف هذه الزيادة في الربع الأخير من السنة المالية 2024/2025 (من بداية أبريل إلى نهاية يونيو).

ترجع هذه الزيادة إلى ارتفاع مدفوعات أقساط الديون الخارجية بقيمة 5.4 مليار دولار خلال تلك الفترة، بالإضافة إلى 2.9 مليار دولار تجت عن تراجع قيمة الدولار في مواجهة العملات الأخرى التي تفترض بها مصر، كما جاء في تقرير البنك المركزي عن وضع الدين الخارجي⁷. ورغم أن البيانات الرسمية تشير بوضوح إلى أن تغيرات أسعار صرف العملات لا تمثل سوى 35% من قيمة الزيادة، إلا أن رئيس الوزراء عز الأمر كله إلى هذا السبب «القدري» بدون الإشارة إلى مسألة ارتفاع الأقساط التي تكشف التوسع في الاقتراض مجددا خلال تلك الفترة⁸.

وتراجع الدين الخارجي -نتيجة صفقة رأس الحكمة مع الإمارات- من ذروته التي بلغها في ديسمبر 2023 حينما وصل إلى 168 مليار دولار، ليهـي السنة المالية عند 152.9 مليار دولار في يونيو 2024. ويرجع ذلك أساساً إلى ما تضمنته الصفقة من اتفاق على تحويل 11 مليار دولار من ودائع دولة الإمارات لدى المركزي إلى استثمارات في المنطقة الساحلية على البحر المتوسط، وبالتالي خصمها من رصيد الدين.

لكن أثر الصفقة زال خلال شهور قليلة، وعاد الدين الخارجي إلى الارتفاع منذ الربع الأول من السنة المالية الماضية (يونيو إلى سبتمبر 2024)، وصارت نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي 44.2% في يونيو 2025 بعد تراجعها إلى 38.8% في السنة السابقة عليها. أي أنه ارتفع في سنة واحدة بنسبة 5.4% بينما ما الاقتصاد نفسه خلال تلك الفترة بنسبة لا تزيد على 4.4%. ومن الجدير باللحظة أيضاً، أنه على الرغم من أن قيمة الدين قد انخفضت عن الذروة التي بلغتها قبل عامين، إلا أن نسبة من الناتج ارتفعت عن مستواها وقت الأزمة.

ثلث هذه الديون الخارجية يجب على مصر تسديده خلال عام واحد، حيث بلغت قيمة أقساط الديون المستحقة السداد خلال عام أو أقل 54.6 مليار دولار في يونيو الماضي، بما فيها أقساط القروض طويلة الأجل التي حان وقت سدادها، ووصلت نسبة من الاحتياطي الأجنبي إلى 112%. ويعني ذلك أن الاحتياطي من العملات الأجنبية الذي يفترض أن يغطي التزامات مصر الخارجية، وعلى رأسها الواردات، لا يكفي أصلاً لتغطية الديون الواجبة السداد في الأجل القصير. فضلاً عن باقي الاحتياجات قصيرة الأجل.

ويشمل الدين المستحق خلال عام كل الديون قصيرة الأجل التي لا تزيد مدتـها الأصلية عن عام واحد (30 مليار دولار)، كما يشمل أقساط الديون متوسطة وطويلة الأجل التي يـحل موعد سدادها خلال عام أو أقل (23 مليار دولار). ويوضح الدليل الاحصائي للدين الخارجي، الذي يـشارك صندوق النقد الدولي في إعداده، أن حساب كل المبالغ المطلوب سدادها خلال عام أو أقل «يقدم تصوراً عن مخاطر السيولة التي تواجه الاقتصاد»⁹.

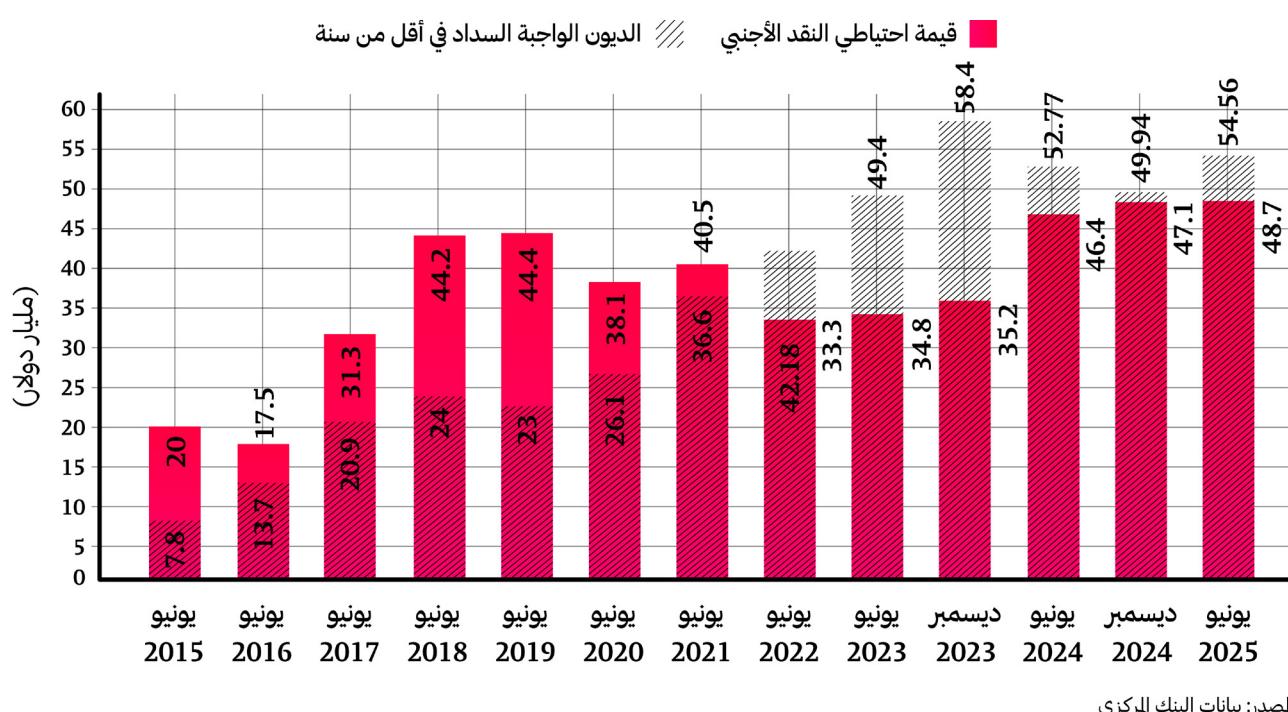
7 تقرير «الوضع الخارجي لل الاقتصاد المصري»، السنة المالية 2024/2025، البنك المركزي المصري.

8 «رئيس الحكومة يكشف سبب ارتفاع الدين الخارجي: لم نفترض لكنـها معاملة دفترية»، موقع جريدة الشروق، 2025/12/3. <https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=03122025&id=a6da30db-aafe-43cf-919f-eb14b6ac3b7e>

9 "External debt statistics..guide for compilers and users", International Monetary Fund, 2014. <https://tfs.org/pdf/edsg/fmatter.pdf>

كانت نسبة الدين المستحق سدادها خلال عام أو أقل قد وصلت لأسوأ أوضاعها في ديسمبر 2023، عندما بلغت نسبتها من الاحتياطي النقدي الأجنبي حوالي 166%¹⁰، مع احتدام أزمة نقص العملة الأجنبية. ثم بدأت هذه النسبة تتحسن تدريجيا نتيجة تراجع قيمة الدين بعد صفقة رأس الحكمة من جانب، وارتفاع احتياطي النقد الأجنبي من جانب آخر، من مستوى 35 مليار دولار في وقت الأزمة إلى 48.7 مليار في يونيو الماضي.

شكل 2: الدين المستحق خلال سنة ونسبتها من الاحتياطي



المصدر: بيانات البنك المركزي

وتعتبر الحكومة أكبر المقترضين بنسبة 50.8% من الدين الخارجي، وبقيمة 82 مليار دولار. لكن نسبتها من الاقتراض تراجعت كثيراً حيث كانت تصل إلى 63% في يونيو 2014، و77.6% في يونيو 2011¹¹. في مقابل زيادة نسب اقتراض جهات عامة وخاصة لا تخضع حساباتها للرقابة البرلمانية - من بينها البنك المركزي وبعض الهيئات العامة. ولا تدرج ميزانيات تلك الهيئات ضمن الميزانية العامة للدولة بشكل مفصل، كما أن قروض البنك المركزي لا تعرض على نواب البرلمان؛ الأمر الذي يضر بالشفافية ويستخدم لإعطاء صورة عن الدين العام تختلف عن حقيقته، كما أنه يقلل من قدرة الحكومة على تحديد أولويات إنفاق الأموال المقترضة¹².

وارتفع نصيب البنك المركزي من الدين الخارجي بشكل كبير خلال السنوات الماضية، من نسبة لا تتجاوز 44.3% في عام 2011 وصولاً إلى 23.1% في يونيو الماضي، مروراً بسنوات اقترب فيها نصيبه من الاقتراض الخارجي من 40%.

وبلغت ديون المركزي في السنة المالية (2024/2025) 37.3 مليار دولار، تنقسم إلى 21.8 مليار دين طويلة الأجل، و15.4

10 تقرير الوضع الخارجي، يونيو-ديسمبر 2023/2024، البنك المركزي المصري.

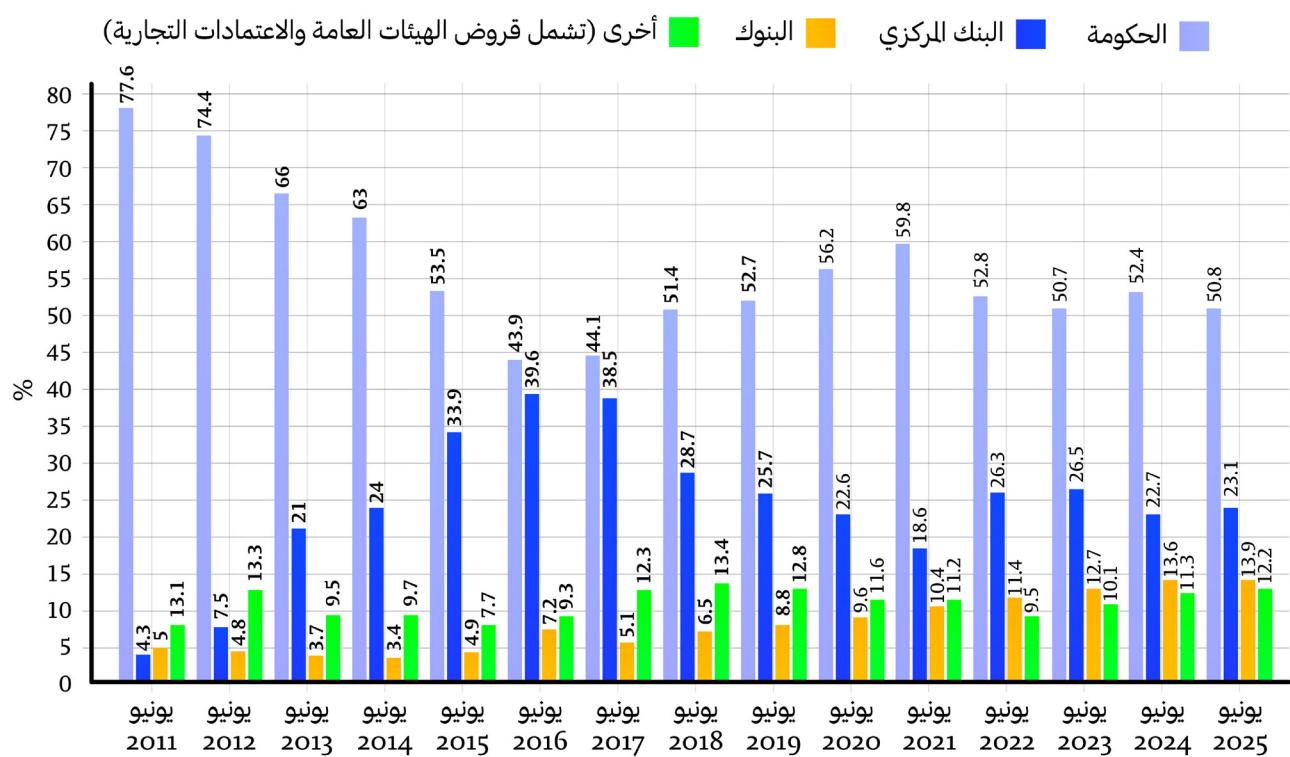
11 تقريري الوضع الخارجي، يونيو 2010-2011 ويونيو 2013-2014، البنك المركزي المصري.

12 «الدين الخارجي 2020: كورونا ترفع الاستدانة»، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2022.

مليار دولار ودائع قصيرة الأجل. وبالتالي فهو يساهم بنصف رصيد الديون قصيرة الأجل. كانت ديون البنك المركزي قد تراجعت بحوالي 9 مليارات دولار في السنة المالية 2023/2024 نتيجة صفقة رأس المال، حيث انخفضت ودائع الإمارات طويلة وقصيرة الأجل لدى المركزي في إطار الصفقة.

أما البنوك التجارية فتستحوذ على 13.9% من الدين الخارجي، بقيمة 22.2 مليار دولار. منها حوالي 13 مليار قروض طويلة الأجل، ونحو 8 مليارات قروض قصيرة الأجل¹³. وتمثل «القطاعات الأخرى» نسبة 12.2% من الجهات المقترضة بقيمة 19.7 مليار دولار. وتشمل هذه الفئة هيئات العامة، التي أصبحت في السنوات الأخيرة تفترض بشكل مستقل عن الحكومة، وعلى رأسها هيئات البترول والمجتمعات العمرانية والنقل. وتنقسم ديون هذه الفئة إلى قروض طويلة الأجل بقيمة 12.8 مليار دولار واعتمادات تجارية قيمتها 6.08 مليار.

شكل 3: من يفترض؟



13 تقرير «الوضع الخارجي للاقتصاد المصري»، السنة المالية 2024/2025، البنك المركزي المصري.

خدمة الدين تتضاعف

تضاعفت التزامات خدمة الدين الخارجي (التي تشمل الأقساط وفوائد الديون) خلال السنوات الخمس الأخيرة، ووصلت إلى 38.07 مليار دولار في يونيو 2025 (ما يعادل 1.09 تريليون جنيه مصرى، بحسب سعر صرف الدولار في ذلك الوقت)، بزيادة 5.08 مليار دولار في عام واحد، نتيجة ارتفاع قيمة الأقساط كما يوضح تقرير البنك المركزي الأخير.

ويظهر حجم العبء الذي تمثله هذه الأقساط والفوائد على الاقتصاد، بقياس نسبتها إلى الصادرات من السلع والخدمات، وهي إحدى الطرق التي تقيس بها مтанة الوضع الاقتصادي، حيث وصلت نسبة خدمة الدين الخارجي إلى 53.06% من الصادرات المصرية في يونيو 2025. ومن الجدير بالذكر أن حصيلة الصادرات المصرية قد زادت خلال السنة المالية 2025/2024 بحوالي 23%， إلا أن أثر هذه الزيادة يتضاءل مع ارتفاع أعباء خدمة الدين.

وي يكن تصور حجم العبء الذي تمثله أقساط وفوائد الديون إذا عرفنا أن تسديدات عام 2025 وحده وصلت إلى 51.2 مليار دولار¹⁴، حيث بلغت خدمة الديون متوسطة وطويلة الأجل في العام الحالى 18.957 مليار دولار، ربها فوائد (4.7 مليار)، يضاف إليهم 32 مليار التزامات سداد ديون قصيرة الأجل من يناير إلى آخر العام.

كما تضاف أعباء الدين الخارجي على الموازنة إلى عبء الدين المحلي، الذي تزايد بدوره في السنوات الماضية، حتى صار ما يقارب ثلثي النفقات الإجمالية في موازنة السنة المالية الجارية موجهاً إلى سداد أقساط وفوائد الديون المحلية والأجنبية، بينما يتناقض الحيز المتاح للإنفاق على كل ما يمس حياة المواطنين ويساعد على تطوير الاقتصاد إلى 35% فقط من إجمالي النفقات.

من ناحيتها حددت الحكومة سقفاً للدين العام (يشمل الخارجي والمحلي) يصل إلى 96.4% من الناتج المحلي الإجمالي في يونيو 2025¹⁵، وينخفض إلى 90% بنهاية السنة المالية الحالية في يونيو 2026¹⁶. ويعتبر وضع سقف للدين خطوة إيجابية طالما نادى بها الاقتصاديون والمهتمون بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. إلا أن هذا السقف لا يزال مرتفعاً جداً كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، كما أنه غير شامل لكل عناصر الدين الفعلية، لأنه لا يضم الديون المرتبطة بالبنك المركزي التي تمثل وحدها نحو 10% من الناتج المحلي. فضلاً عن أن الحكم على دقة سقف الدين المعلن صعب في ظل عدم وجود بيانات كافية حول ديون الهيئات الاقتصادية التابعة للدولة، والتشابكات بينها وبين الموازنة العامة¹⁷.

كما يوجد الكثير من الخلط في الأرقام الخاصة بالدين العام، حيث قال رئيس الوزراء في تصريحات له خلال شهر ديسمبر الماضي إن الدين «منذ عامين كان يمثل 96% من الناتج المحلي الإجمالي، واليوم يصل إلى 84%， فالدولة تتحمل من أجل التزول بالدين

14 حسابات المبادرة من بيانات الدين الخارجي في تقارير «الوضع الخارجي» الصادرة عن البنك المركزي، الربع الثاني والثالث والرابع لعام 2024-2025.

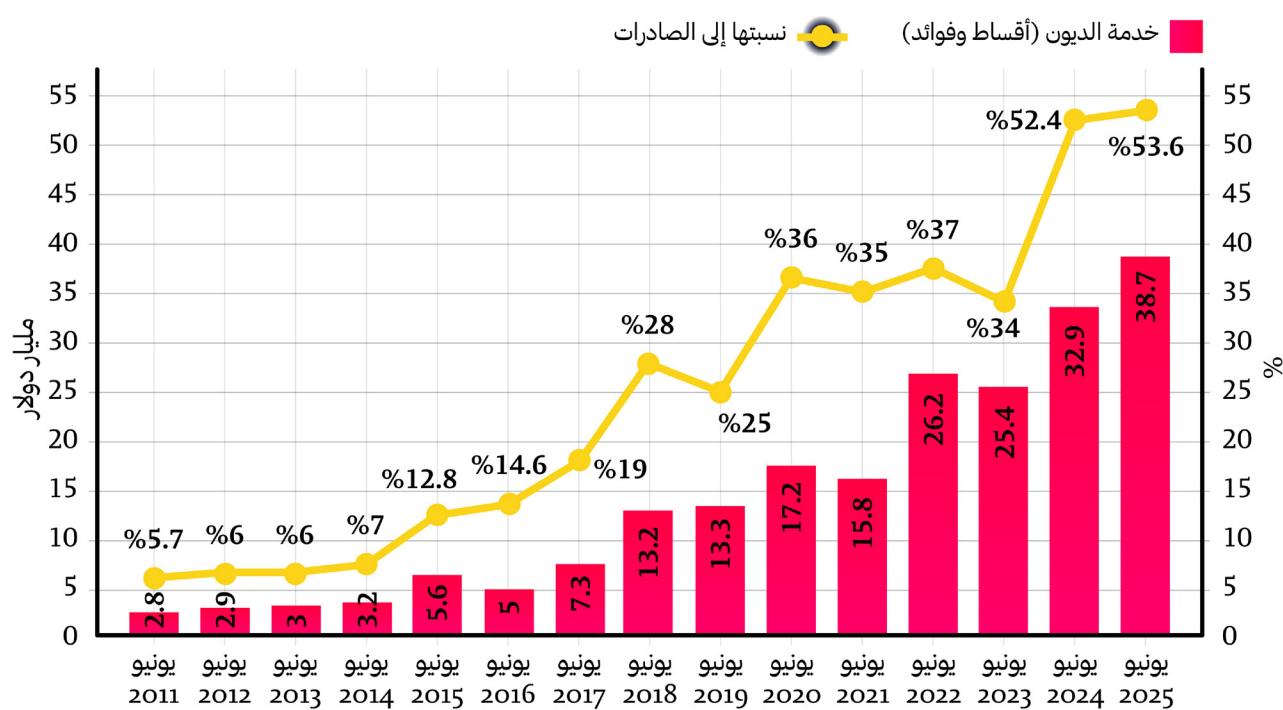
15 «وثيقة: دين الحكومة العامة لسنة 2024-2025» يُسجل 25% من الناتج المحلي، جريدة المصري اليوم، 202/12/31.
<https://www.almasryalyoum.com/news/details/4164014>.

16 البيان المالي لموازنة السنة المالية 2025-2026، «موازنة الاستقرار والشراكة مع مجتمع الأعمال»، وزارة المالية، إبريل 2025.

17 «موازنة 2025-2026: مصر في قبضة الديون»، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2025،
<https://eipr.org/publications/%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%81%D9%8A--2025-85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A9%D9%82%D8%A8%D8%B6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%88%D9%86>

كاسبية لم تشهدها الدولة المصرية منذ عرفت الدين قبل 50 عاماً¹⁸. لكن بيانات وزارة المالية توضح أن النسبة الأولى تشمل ديون الهيئات الاقتصادية بينما النسبة الثانية تتبعد عنها، حيث بلغ دين أجهزة الموازنة العامة 85% من الناتج في يونيو الماضي، بينما وصل إلى 95.3% بعد إضافة ديون الهيئات الاقتصادية. فيما ثير الإشارة إلى انخفاض نسبة الدين إلى أقل مستوى منذ 50 عاماً الكثير من التساؤلات حول مدى جدية هذا الطرح، والآليات التي يمكن اتباعها لتحقيقه وفي أي إطار زمني.

شكل 4: خدمة الديون ونصيبها من الصادرات



من هم الدائنو؟

تستحوذ مؤسسات الإقراض الدولية على 29.3% من الديون الخارجية لمصر، بقيمة 47.2 مليار دولار، منها 14.2 مليار دولار مستحقة لصندوق النقد الدولي. بينما يبلغ نصيب البنك الدولي 12.6 مليار دولار، وبنك الاستثمار الأوروبي 3.6 مليار دولار، والبنك الأفريقي للتنمية 2.6 مليار دولار، بالإضافة إلى 2.02 مليار تدين بها مصر للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، حسب بيانات يونيو 2025.

أما الدول العربية فنصيبها 23.4% من الدين الخارجي، بقيمة 37.7 مليار دولار، منها 13.5 مليار للسعودية، و 11.7 مليار للإمارات، وستة مليارات للكويت.

18 المؤتمر الصحفي الأسبوعي لرئاسة مجلس الوزراء، صفحة رئاسة الوزراء على فيس بوك، 24/12/2025.
<https://www.facebook.com/EgyptianCabinet/posts/pfbid02WKynNLscxPMeFcLyWTSzbucgUrnUZcwr1r1f89Ji-vk5eG5etxg9FWEBU2NABmIl?rdid=Wc3tUPduYqAgKznn>

وتأتي السندات والصكوك لغير المقيمين في المرتبة الثالثة بين الدائنين بنسبة 18.2% من الدين، بقيمة 28.7 مليار دولار. وتستحوذ سندات اليورو بوند الدولارية على أكثر من ثلثي هذه الإصدارات، تليها اليورو بوند المقومة باليورو بنسبة 12%， وسندات السامواري المقومة بالين الياباني بنسبة 3%， بالإضافة إلى نسب أصغر للسندات الخضراء الدولارية، وسندات الباندا بالعملة الصينية.

كما يغطي جزء من الدين الخارجي اعتمادات الموردين والمشترين التي بلغت 19.2 مليار دولار، وديون القطاع الخاص غير المضمون حكومياً والبالغة 2.5 مليار دولار في يونيو.

بينما تبلغ ديون مصر لدى الدول الأعضاء في نادي باريس، (روسيا واليابان وفرنسا وألمانيا وبريطانيا) 18.8 مليار دولار، بالإضافة إلى 9.6 مليار من الصين (تتضمن قروضاً مباشرةً وعدد من الاتفاقيات والتسهيلات النقدية).

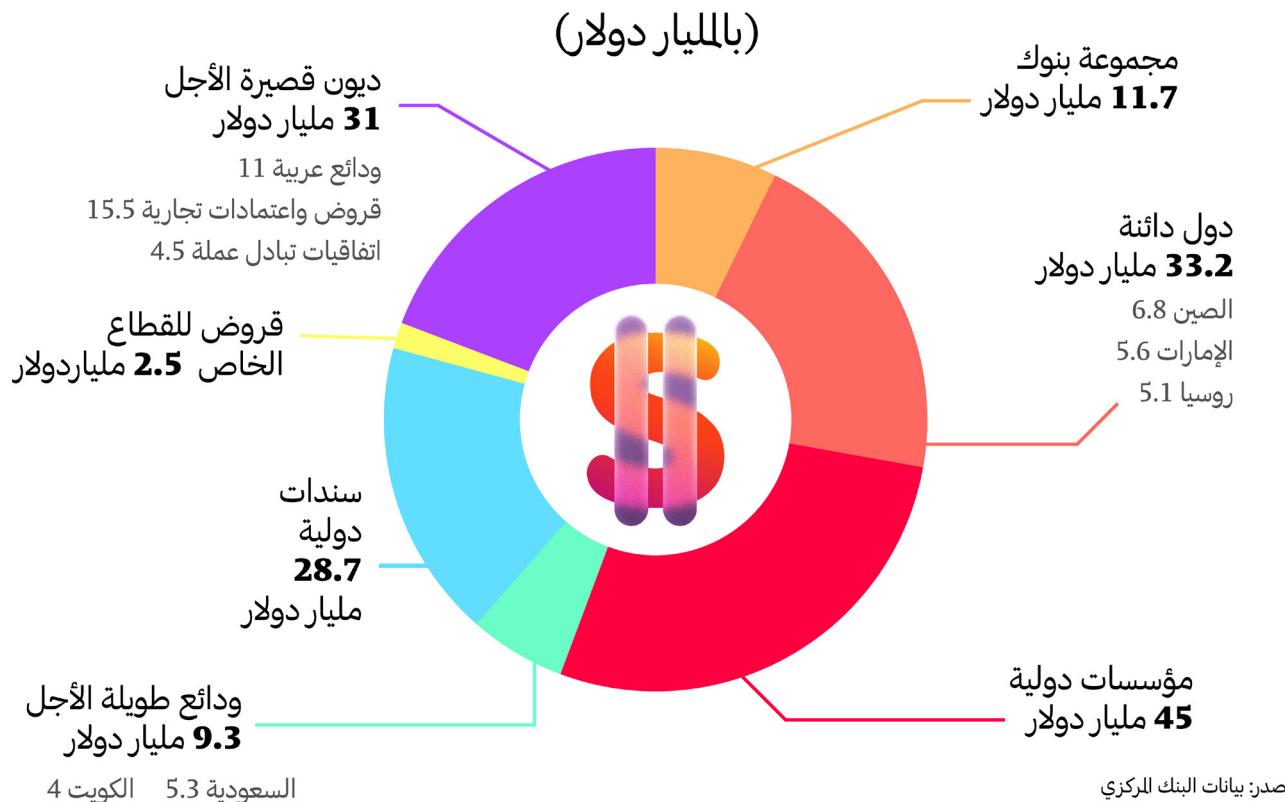
ويمكن تتبع التغيرات في خريطة الدائنين بالعودة إلى بيانات يونيو 2011، حيث كان 43% من الدين الخارجي مملوكاً لأربع دول هي اليابان وألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، بينما بلغ نصيب دول الخليج (السعودية والكويت والإمارات) 4.6%. أما ديون المؤسسات الدولية فمثلت حوالي ثلث الدين الخارجي في ذلك الوقت بقيمة 10.8 مليار دولار، منها 1.4 مليار لصندوق النقد (الديون للصندوق حالياً 10 أضعاف هذا الرقم)، و2.6 مليار للبنك الدولي، و3 مليارات دولار للبنك الاستثمار الأوروبي.

تغير هذا المشهد كثيراً مع تدفق الأموال الخليجية بدايةً من عام 2013، ليصل نصيب الدول العربية من الدين الخارجي المصري إلى نحو 35%， بينما انخفض نصيب المؤسسات الدولية إلى الرابع في يونيو 2016. وحظي البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي بالجانب الأكبر منها، وكان نصيب السندات الدولية 6%， بينما توزعت النسبة الباقية على عدد من الدول الدائنة، أبرزها ألمانيا، بحوالي 7% من الدين¹⁹. ثم عاد نصيب المؤسسات الدولية لارتفاع مرة أخرى في السنة المالية التالية بعد توقيع اتفاقية القرض بين مصر وصندوق النقد الدولي في نوفمبر 2016.

أما فيما يخص العملات، فيسيطر الدولار على الديون المصرية بنسبة 68% بقيمة 109.7 مليار دولار، يليه اليورو بنسبة 12.4%， ثم 9% لحقوق السحب الخاصة (SDRs) وهي وحدة حساب معتمدة لدى صندوق النقد الدولي، تستطيع الدول الأعضاء في الصندوق مبادلتها بالعملات الدولية الرئيسية أو استخدامها في أغراض مالية أخرى. وتحظى اليوان الصيني بحوالي 3.6% من الدين الخارجي المصري، يليه الدينار الكويتي والين الياباني بنسبة 2.4% لكل منهما، وعملات أخرى بنسبة 1.9%， بحسب بيانات يونيو 2025.

¹⁹ تقريري الوضع الخارجي، البنك المركزي، يونيو 2015/2016، ويونيو 2016/2017.

شكل 5: مصادر الاقتراض الخارجي



الصندوق والمقرضون الدوليون وبحر الرمال

حسب توقعات صندوق النقد الدولي في تقرير المراجعة الرابعة، يُنتظر أن يزيد الدين الخارجي لمصر إلى 180.6 مليار دولار في السنة المالية الجارية 2025/2026، وأن يصل مجموع مبالغ الأقساط والفوائد خلال السنة نفسها إلى 46 مليار دولار، ثم يرتفع رصيد الدين إلى 186 مليار في العام التالي²⁰.

وكان حجم الدين الخارجي قبل بداية «عقد التوسيع في الاستدانة» لا يتجاوز 28% من قيمته الحالية، حيث بلغ 45 مليار دولار في السنة المالية 2014/2015. وكانت التقديرات وقتها لخدمة هذه الديون بعد عشر سنوات تبلغ حوالي 1.1 مليار دولار بحلول عام 2025²¹. إلا أن السياسة التي اتبعتها الحكومة قفزت بالالتزامات سداد الديون إلى ما يزيد على خمسين ضعف المتوقع قبل عقد التوسيع في الاستدانة، لتصل إلى 51.2 مليار دولار عندما حل عام 2025.

ولعب صندوق النقد الدولي دوراً محورياً في توفير مصادر الاقتراض بشكل مباشر وغير مباشر على مدار تلك الفترة، مقابل برامج متتالية «للإصلاح الاقتصادي» لم تساعد في توجيه الاقتصاد إلى مسار أفضل. وبسبب ذلك، تكررت الأزمات منذ 2016 مع الإصرار على تقديم نفس الإرشادات التي تفاقم من تراجع الوضعين الاقتصادي والاجتماعي، وتؤدي إلى تراكم الديون الخارجية مع زيادة نصيب الصندوق منها، فقد قفزت نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 16.6% إلى 33.6% بعد توقيع

20 "Fourth Review under the Extended Arrangement under the extended Fund Facility", IMF, July 2025, Country Report No. 25/186, <https://www.imf.org/-/media/files/publications/cr/2025/english/1egyea2025001-source-pdf.pdf>

21 تقرير الوضع الخارجي، البنك المركزي، يونيو 2014

اتفاقية التمويل الممتد مع صندوق النقد في نوفمبر 2016، والتي كانت جزءاً من حزمة تمويلات دولية أخرى ساعد الصندوق في تدبيرها من مصادر متعددة. وخضعت مصر لشروط الاتفاقية لخفض قيمة العملة، واتبعت سياسات تقشفية قادت إلى موجة تصخيم عنيفة، ثم عادت للاقتراض مرة أخرى من الصندوق بعد عام واحد من نهاية برنامجها معه في عام 2020.

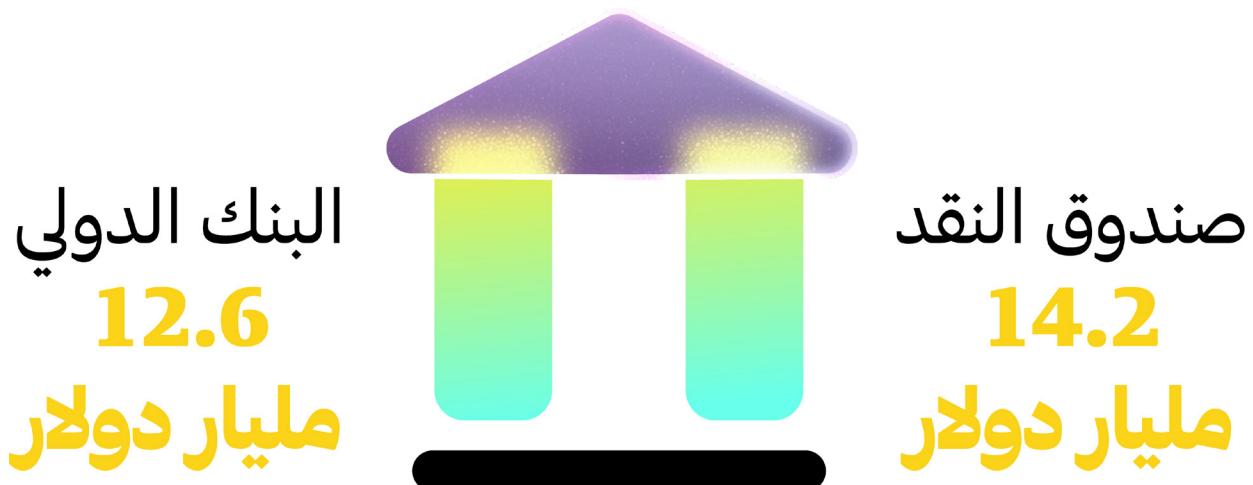
يضغط الدين الخارجي المتزايد على مالية الدولة لأنه يتطلب توفير سيولة بالعملة الصعبة في مواعيد سداد التزامات خدمة الديون من أقساط وفوائد، في بلد تسم معظم مواردها من العملات الأجنبية بالشاشة في مواجهة الأوضاع الخارجية، فضلاً عن تزايد الاعتماد على مصادر للعملة الصعبة غير مستقرة بطبيعتها مثل الأموال الساخنة، حيث يشتري المستثمرون الأجانب سندات وأذون خزانة تطرح بالعملة المحلية فتحصل الحكومة على دولارات سهلة، لكنها تكون مجبرة على تدبيرها فوراً إذا قرر هؤلاء الخروج نتيجة لأي أزمة أو تقلبات في الأسواق وظهور فرص لربح أكبر. ولا تدرج هذه الأموال ضمن حسابات الدين الخارجي رغم كونها ديوناً مستحقة بالعملة الأجنبية في نهاية الأمر. هذا الوضع المضيق من المساحة المتاحة لتحمل أي صدمات يترتب عليها نقص في الموارد الدولارية.

لذلك لجأت مصر مجدداً إلى صندوق النقد بعد قيام الحرب الروسية الأوكرانية وخروج دفعة كبيرة من الأموال الساخنة من السوق مرة واحدة، قدرت في ذلك الوقت بقيمة 22 مليار دولار. واتفقت الحكومة مع الصندوق على برنامج جديد في ديسمبر 2022 وافق بموجبه على تقديم تمويل ممتد بقيمة 3 مليارات دولار لمدة 46 شهراً.

ومع تفاقم الأزمات نتيجة لضغط سداد الديون والتزاماتها بالإضافة إلى التوترات الإقليمية المترتبة على حرب الإبادة التي شنتها إسرائيل على غزة، وتداعياتها في البحر الأحمر وما أدت إليه من انخفاض في إيرادات قناة السويس، وافق صندوق النقد في مارس 2024 على زيادة قيمة البرنامج المتفق عليه بحوالي 5 مليارات دولار، لتصل إلى 8 مليارات دولار.

بذلك يكون الصندوق قد أقرض مصر 29.3 مليار دولار خلال الفترة الممتدة منذ نوفمبر 2016 وحتى سبتمبر 2026، وهو الموعด المتفق عليه لانتهاء القرض الأخير (والذي قد يمتد للعام التالي نتيجة تأخر مصر في تنفيذ الالتزامات المتفق عليها، وما يتربع عليه من تأخير في المراجعات وصرف الدفعات من قبل الصندوق). بينما لم يكن نصيب صندوق النقد في دين مصر الخارجي يتجاوز 1.3 مليار دولار عام 2014/2015 قبل الدخول في دوامة الديون.

شكل 6: أكبر المؤسسات الدائنة



المصدر: بيانات البنك المركزي

ويؤكد خبراء الصندوق في تقريرهم الخاص بالمراجعة الرابعة للقرض أنهم أمنوا التزامات التمويل من جانب الشركاء الدوليين لضمان سد فجوة التمويل تماماً، بما فيها التمويلات المتعلقة بحقوق ثانية مناطق معينة أو مرتبطة بالعقارات. «حصلنا على تأكيدات من الدول العربية بالاحتفاظ بودائعها لدى المركزي، التي تبلغ قيمتها 18.3 مليار دولار، حتى نهاية اتفاقية تسهيل التمويل الممتد في أكتوبر 2026، إلا في حال استخدامها لشراء أصول»، على أن تبقى عائدات تلك العمليات لدى البنك المركزي ضمن احتياطي النقد الأجنبي²².

من جهة أخرى، يساهم قرض الاتحاد الأوروبي الذي وافق عليه مجلس النواب المصري في نوفمبر الماضي، في ضمان تغطية الاحتياجات التمويلية لمصر خلال السنة المالية الجارية بحسب ما توضح وثائق الصندوق. وتبلغ قيمة القرض 4 مليارات يورو، يقسم إلى شرائح يتم صرفها خلال نحو سنتين ونصف، تنتهي نهاية 2027. ويعتبر جزءاً من الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين مصر والاتحاد الأوروبي²³ التي أعلنت في مارس 2024، وتعهد من خلالها الاتحاد بدعم جهود مصر في تحقيق الاستقرار والمرونة على مستوى الاقتصاد الكلي، من خلال حزمة دعم بقيمة 7.4 مليار يورو. وتنص حزمة خمسة مليارات يورو من القروض الـ«ميسرة»، ضمن آلية المساندة المالية الكلية، صُرِف منها مليار يورو نهاية عام 2024، و1.8 مليار يورو في صورة اتفاقيات للاستثمار، و600 مليون يورو منحاً في مجالات مختلفة.

وتوضح مذكرة التفاهم الخاصة بالقرض، أن حزمة التمويل الأوروبية مكملة لبرنامج التسهيل الائتماني المقدم من صندوق النقد الدولي. وأنها تقوم على التنسيق مع الصندوق لتنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي تعهدت بها الحكومة المصرية²⁴.

وبذلك يكون الصندوق قد ساعد مصر في تكوين شبكة من المقرضين الدوليين، تشمل دول الخليج والاتحاد الأوروبي والمؤسسات المالية الدولية بالإضافة لبنوك تجارية؛ بهدف «إنقاذ» الاقتصاد المصري من أزماته ووضعه على الطريق الصحيح. لكنه طريق أشبه بالرمال المتحركة، كلما توغل فيه السائر زاد وضعه تأزماً.

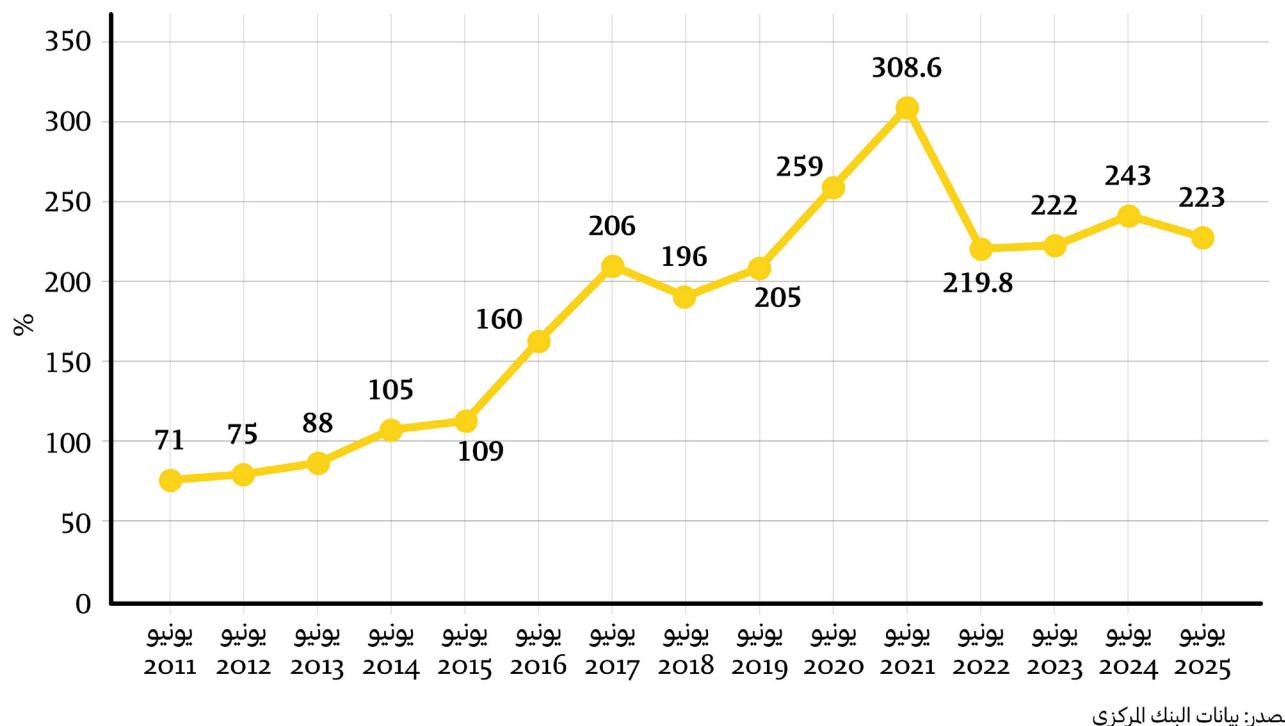
والصندوق نفسه يحذر في تقريره الرابع من مخاطر الدين وعبه مدفوعات الفائدة، خاصة مع قصر أجل الديون بنسبة كبيرة. ويتوقع الصندوق أن ترتفع نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي إلى 46.6% خلال السنة المالية الجارية، مع استمرار الضغوط المالية نتيجة الاحتياجات التمويلية الخارجية والتي يقدرها بحو 30 مليار دولار.

22 "Fourth Review under the Extended Arrangement under the extended Fund Facility", IMF, July 2025, Country Report No. 25/186, <https://www.imf.org/-/media/files/publications/cr/2025/english/1egyea2025001-source-pdf.pdf>

23 "EU-Egypt Strategic and Comprehensive Partnership", European Parliamentary Research Service, April 2024. [https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/ATAG/2024/760406/EPRS_ATA\(2024\)760406_EN.pdf](https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/ATAG/2024/760406/EPRS_ATA(2024)760406_EN.pdf)

24 "Memorandum of understanding between the European Union as lender and the Arab Republic of Egypt as borrower", July 2025. https://economy-finance.ec.europa.eu/document/download/822777c6-4c2a-4f30-886c-39629e1d86e6_en?filename=MoU%20EGY%20MFA_signed.pdf

شكل 7: تطور نسبة الدين إلى الصادرات



إما الاقتراض أو بيع الأصول

المليارات التي تدفقت على مصر منذ 2016 وحتى الآن لم تمنع أزمات شح النقد الأجنبي، ولم تفتح الباب لنمو مستدام يوحى بإمكانية الخروج من هذه الدائرة في المستقبل، بل ساهمت في تضييق الخناق على الاقتصاد عن طريق تكبيله بأعباء خدمة الدين. فبرز بيع الأصول كبديل يسمح بتوفير مصادر سريعة للتمويل، تساهم في حل الأزمات التي خلقتها الديون.

وشهدت معظم مصادر النقد الأجنبي التقليدية التي يعتمد عليها الاقتصاد المصري تحسناً في أدائها خلال السنة المالية 2024/2025، فزادت تحويلات المصريين في الخارج زيادة ضخمة بنسبة 66% عن العام السابق، ووصلت قيمتها إلى 36.4 مليار دولار. ساهمت هذه الزيادة في تعويض تراجع عائدات قناة السويس التي انخفضت إلى النصف تقريرياً ولم تتحقق سوى 3.6 مليار دولار في السنة نفسها. وزادت كذلك عائدات السياحة الوافدة إلى مصر لتصل إلى 16.7 مليار دولار، وتحقق الاستثمار المباشر فائضاً بلغ 12.2 مليار دولار، بالإضافة إلى حصيلة الصادرات التي ارتفعت بحوالي 23.6% لتبلغ 40.2 مليار دولار²⁵.

ويبلغ مجموع هذه الإيرادات حوالي 109 مليار دولار، بينما وصل الدين الخارجي في نفس السنة إلى 161.2 مليار دولار، وتنطوي خدمته 54 مليار دولار خلال سنة. وتحسن نسبة الدين إلى الصادرات لتبلغ 223% في يونيو 2025 نزولاً من 243.4% في نهاية

25 «بيان صحفي بشأن أداء ميزان المدفوعات خلال السنة المالية 2024/2025»، البنك المركزي المصري <https://www.cbe.org.eg/-/media/project/cbe/page-content/rich-text/bop/fy-2024-A7D986-D8A7D984D8B5D8AD%D981D98A-%D8A8%D8B4%D8A3%D986-%D8A3%D8AF%D8A7D8%A1-%D985%D98A%D8B2%D8A7D986-%D8A7D984%D985%D8AF%D981D988%D8B9%D8A7D8AA-%D8AE%D984%D8A7D984-%D8A7D984%D8B3D986%D8A9-%D8A7D984%D985%D8A7D984%D98A%D8pdf.2025-%A9---2024>

السنة المالية السابقة عليها، نتيجة زيادة حصيلة الصادرات خلال تلك الفترة. لكن يظل حجم هذا الدين يعادل تقريباً مرتين وربع إجمالي حصيلة الصادرات المصرية. ولم يكن الوضع كذلك دائماً، فقبل عقد التوسيع في الاقتراض كان الدين الخارجي لا يزيد على 72% من قيمة الصادرات في السنة المالية 2011/2012.

يعاني الاقتصاد المصري من اختلالات هيكلية معروفة تتطلب حلولاً حقيقة ومستدامة لعلاجها بما يسمح بخفض العجز في الميزان التجاري، وزيادة الإنتاج وخلق الوظائف الائقة، وفرض ضرائب عادلة توفر مصادر لتمويل التنمية. بينما لا يتيح بيع الأصول واستخدام عائداتها لسداد الديون أي فرصة لالقىام بمثل هذه الإصلاحات العميقه كما لا يوفر تمويلاً مستداماً.

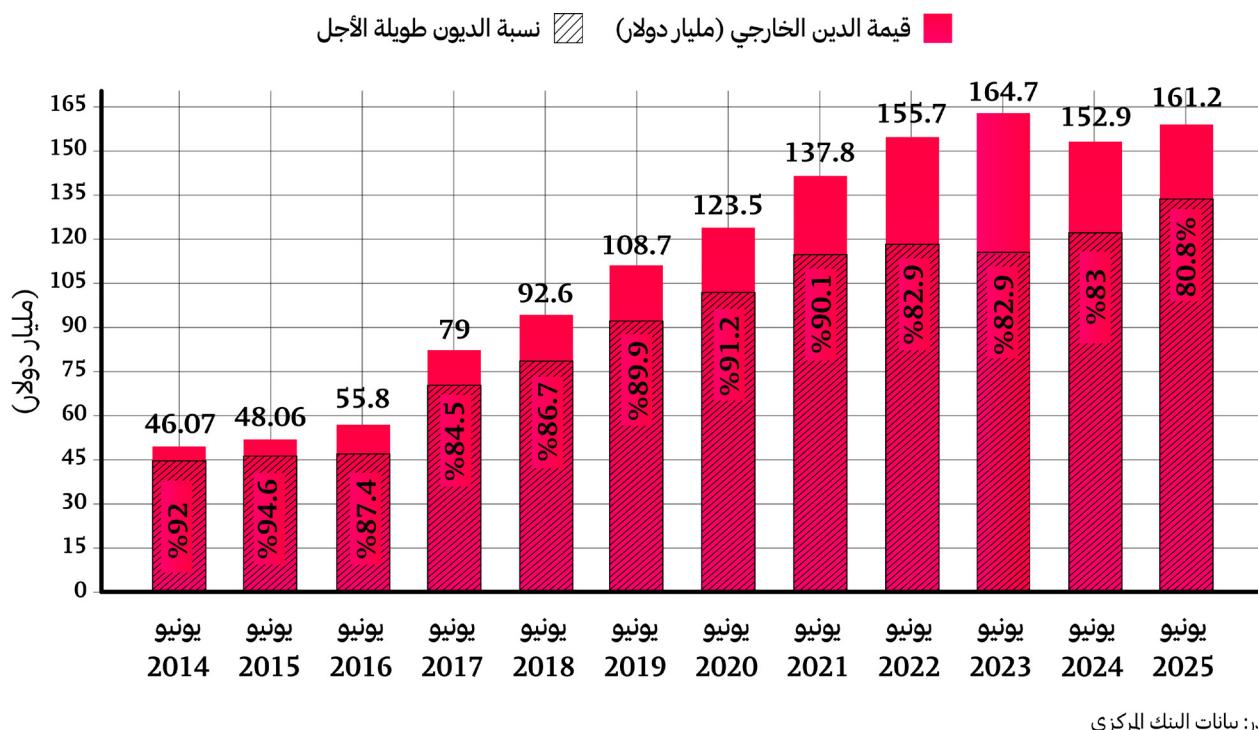
لجأت الحكومة إلى بيع الأصول بتشجيع من صندوق النقد الدولي، الذي يصر على توصيف الأزمة بأنها تتمثل في تضييق الدولة على القطاع الخاص، وأن الحل يتلخص في تكين القطاع الخاص. بعاهت صفقة رأس الحكمة التي عقدتها مصر مع الإمارات في فبراير²⁶ 2023، لتخفف الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي عانت منها مصر خلال الشهور السابقة على إتمامها، بسبب نقص الموارد الدولارية في مقابل ارتفاع الالتزامات المستحقة بالعملة الصعبة لسداد خدمة الديون الخارجية، وسداد متأخرات الشركات الأجنبية والمستوردين. في الوقت الذي كان فيه الاتفاق مع صندوق النقد متعرضاً بسبب عدم التزام مصر بتحفيض قيمة الجنيه في ذلك الحين.

ثم ظهرت أسماء مناطق شاطئية أخرى: علم الروم، رأس جميلة، رأس شقير، رأس بناس، كفرص استثمارية يمكن أن تحدث أثراً مشابهاً لما أحدثته صفقة رأس الحكمة. وتسليت مصر حصيلة بعض هذه الصفقات، كما في حالة علم الروم، حيث سددت شركة الديار القطرية 3.5 مليار دولار للحكومة المصرية في نهاية ديسمبر الماضي ثمناً لمساحة من الأراضي تبلغ 4900 فدان.

لكن التجربة ثبتت أن أثر صفقة رأس الحكمة الاستثنائية في حجمها انتهى في أقل عام، وعادت الديون لتزيد، بل ويتوقع صندوق النقد أن تزيد بشكل أكبر في السنوات القادمة. وهو ما يعني ضرورة إيجاد طريق آخر غير بيع الأصول أو الاستمرار في مسار الاستدانة دون تعديل.

26 «الإمارات تستثمر 35 مليار دولار لتطوير مدينة رأس الحكمة في مصر»، موقع جريدة الشروق، 23 فبراير 2024، <https://www.808f-6edcfec9dc21-964b-4e81-shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=23022024&id=166a2fc2>

شكل 8: نسبة الدين طولية الأجل



المصدر: بيانات البنك المركزي

آجال الدين والاستراتيجية

على عكس الخطة الحكومية المعلنة بإطالة مدة سداد الدين وتقليل الاعتماد على الدين قصيرة الأجل، كانت الدين قصيرة الأجل هي المساهم الأكبر في زيادة الدين الخارجي في السنة المالية الماضية (ساهمت بـ 58.6% من الزيادة)، وبلغت قيمتها 30.9 مليار دولار في يونيو، بزيادة حوالي 5 مليار دولار مقارنة بالسنة المالية السابقة عليها (2023 / 2024).

بينما بلغت الدين المصنفة «طويلة الأجل» 130.3 مليار في نهاية السنة المالية الماضية بحسب بيانات البنك المركزي، واستقرت نسبة عند 80.8% من الدين الخارجي، وهي نسبة تبدو مطمئنة، إلا أن تعريف المركزي لها بأنها الدين التي تزيد فترة استحقاقها عن عام واحد، لا يجعلها حقيقة دليلاً على الاستقرار لأننا لا نعرف على وجه الدقة نسبة الدين المستحقة خلال عامين وثلاثة منها، وهي آجال ليست بالطويلة حقيقة. فضلاً عن كونها تراجعت عن العام السابق حيث كانت تمثل 83% من الدين الخارجي.

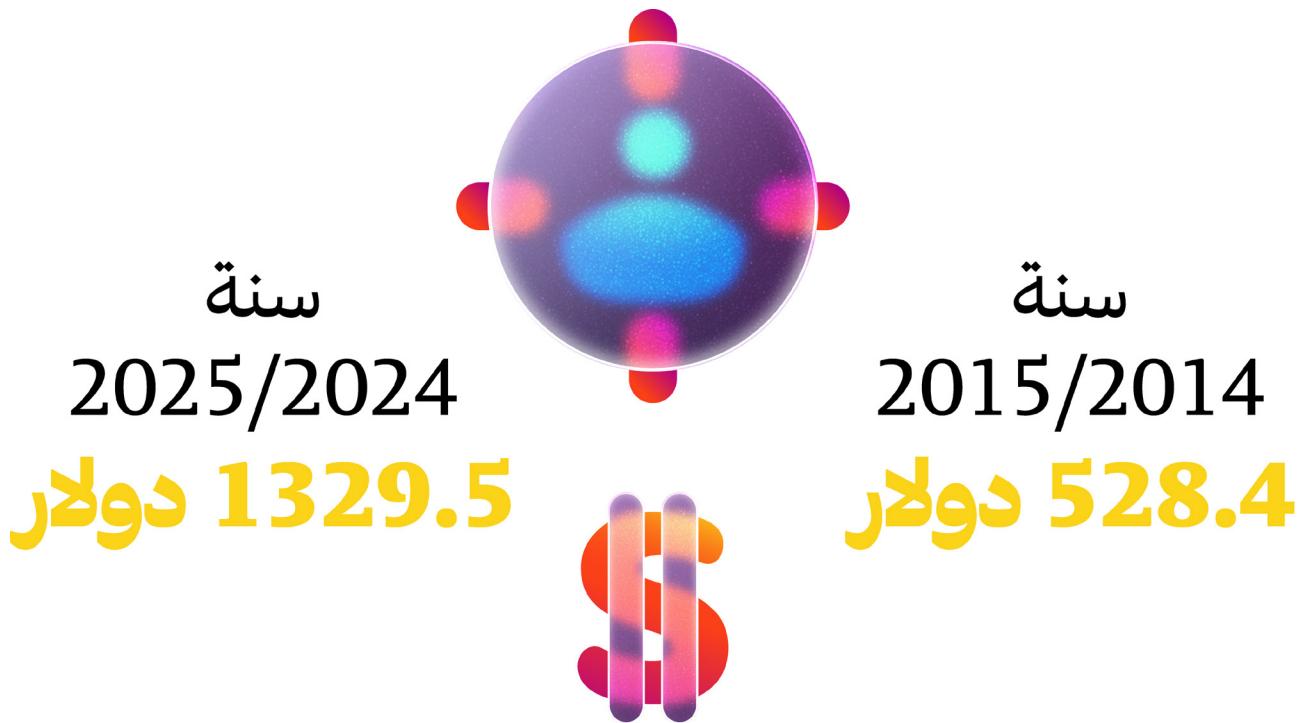
وتعتزم وزارة المالية استراتيجية الجديدة للدين العام للفترة من 2025-2030، بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، وكانت تعتمد إطلاقها قبل نهاية عام 2025، حسب تصريحات وزير المالية أحمد كجوك، لكنها لم تعلن بعد (بحلول يناير 2026). وتستهدف الاستراتيجية خفض الدين العام إلى أقل من 75% من الناتج المحلي الإجمالي في غضون ثلاث سنوات، وإطالة متوسط آجال استحقاق الدين إلى خمس سنوات.²⁷

وكان الاستراتيجية السابقة 2020-2024 تقول إن متوسط آجل دين أجهزة الموارنة يبلغ 3.2 سنة وأنها تستهدف الوصول به إلى

27 «نخفض الدين لأقل من 75%.. «المالية» تستعد لإطلاق استراتيجية جديدة للدين العام»، نشرة انتربرايز، 19/10/2025، <https://enterprise.8a21-ab4255186a04/gov%2525e%252580%252599t-raises--4653-news/egypt/ar/news/edition/am/b2ad8c4b-651499e2-b88bd8104616-prices-at-the-pumps-for-the-second-time-in-2025/da175d77-a5bd-4ac2>

5 سنوات بحلول عام 2024، لكنها لم تنجح في تحقيق هذا المدف. وحسب النشرة الشهرية لوزارة المالية، فقد وصل متوسط آجال دين أجهزة المخازنة إلى 3.04 سنة في يونيو 2025²⁸، وهي أحدث البيانات المتاحة، مع الأخذ في الاعتبار أن الدين المشار إليها لا تشمل الميئات الاقتصادية التابعة للدولة ولا البنك المركزي، وبالتالي لا توجد صورة دقيقة حول آجال الدين إجمالاً.

شكل 9: نصيب الفرد من الدين



²⁸ التقرير المالي الشهري، وزارة المالية المصرية، نويف 2025. <https://mof.gov.eg/ar/archive/monthlyFinancialReport/general/%D8%A%A%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%B4%D9%87%D8%B1%D9%8A%D8%A9>

خاتمة و توصيات

اعتراف الدولة بأن الدين الخارجي صار مشكلة وتحديد سقف له والعمل على تقليله هي أمور مطلوبة، لكن عدم الاعتراف بالمسؤولية عن تزايد الدين، وضرورة مراجعة السياسات التي تم اتباعها، يعني أنه لا يوجد ما يمنع من تكرارها. فالتوسيع في الاستدانة أدى إلى التضييق على مجالات الإنفاق العام التي تخدم السكان وتساعد على تطوير الاقتصاد، وأدى إلى الدخول في قروض مشروطة أثبتت سياسات تقشفية. كما انخفضت قيمة العملة المحلية، وترتب على هذا تدهور مستويات معيشة نسب متزايدة من السكان.

ويحذر صندوق النقد الدولي مصر من مخاطر زيادة الديون وعبء الفوائد، رغم أنه لعب دوراً أساسياً في زيادة القروض الخارجية لمصر على مدى نحو 10 سنوات، عبر تكوين شبكة من المقرضين الدوليين تشمل دول الخليج والاتحاد الأوروبي والمؤسسات المالية الدولية بالإضافة لبنوك تجارية. وفي إطار حل المشكلة التي ساهم في مفاقتها - وإن لم يعترف بذلك-، يشجع الصندوق الدولة على بيع أراضيها وأصولها لمؤلفاء المقرضين.

أما الحكومة فتطرح إعادة هيكلة الدين الخارجي عبر اتفاقيات مبادلة الديون، والتي يتم من خلالها التنازل عن الديون المستحقة للدول الدائنة في مقابل أن تمول الدولة المدينة مشروعات تنموية بنفس القيمة، وأجرت مصر اتفاقيات مماثلة مع ألمانيا وإيطاليا - بقيم محدودة نسبياً مقارنة بحجم الدين- تراوح بين 50 مليون إلى 300 مليون يورو مقسمة على عدة سنوات، (لا تتوفر معلومات تفصيلية دقيقة عن قيمها الإجمالية، وإنما بيانات ذات طابع دعائي). كما تطرح الحكومة مبادلة الديون باستثمارات (كما في صفقة رأس المال) وهو التوسيع الذي تتبناه الدولة بشكل أكبر وتعول عليه في تخفيض الدين، كما يتضح من تصريحات المسؤولين. ومنها ما ذكره مسؤول وزارة المالية من وجود نية لتحويل وديعة الكويت لدى البنك المركزي بقيمة 4 مليارات دولار، إلى استثمارات ساحلية²⁹.

اختيار طريقة تخفيض الدين الخارجي لا تقل أهمية عن المدفوعات، فهناك ثمن تم دفعه بالفعل نتيجة اختيار سياسة الاستدانة، ونتيجة للمسار المحدد الذي أنفقت فيه الأموال المقترضة والذي عزز نهطاً استثمارياً غير مستدام، معتمد على قطاع البناء والتثبيت والمشروعات العقارية، وساهم في خلق سلسلة من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية. وهناك ثمن أيضاً يترب على الخطوات التي ستتخذ الآن لإصلاح هذا الوضع، لذا يجب أن يكون هناك تواافق حولها، وألا تتفرق بها الحكومة، فالشروط والمكاسب أو الخسائر المترتبة على كل خيار هي أمور يجب طرحها للنقاش العام، ولن يست مسائل تفاصيلية أو بنوداً سرية في اتفاقيات لا تعلن تفاصيلها.

لذلك توصي المبادرة بعض النقاط الأساسية التي يجب مراعاتها في معالجة أزمة الدين الخارجي:

- يتطلب العمل على الخروج من أسر الديون خطة واضحة لتقليل الاعتماد على الاقتراض كمورد أساسي للدولة. ولا يتحقق هذا فقط بوضع سقف للاقتراض، ولكنه يتطلب بشكل أكبر توجهاً جاداً لتشجيع القطاعات الإنتاجية والخدمية المولدة للدخل والقيمة المضافة، والعمل على إعادة هيكلة السياسات الضريبية لتصبح أكثر عدالة وكفاءة لتوفر مورداً مستداماً.
- إعادة ملف الديون الخارجية إلى يد الحكومة ووضعه تحت إشراف البرلمان، بحيث لا تُضاف ديون خارجية بدون موافقة البرلمان، أيًّا كانت الجهة المقترضة. على أن تقدم إليه خطة للسداد وخطة لاستخدام الأموال.

29 «مصدر بـالمالية»: نستهدف تحويل 4 مليارات دولار ودائع كويتية لاستثمارات ساحلية»، موقع المنصة الإخباري، 2025/12/25. <https://manassa.news/news/29344>

- أن يكون للبرلمان دور في تحديد أولويات إنفاق الأموال المقترضة، بدلاً من الوضع الحالي الذي تولى فيه الحكومة وحدها هذا الملف بدون رقابة شعبية، بينما كانت في الأصل هي المتبعة في تفاقم أزمة الديون. ولا بد من زيادة رقابة البرلمان على الاقتراض الجديد، من خلال عرض الاتفاques عليه بشكل سريع، وتقديم كشف واضح فيما يخص قروض الم هيئات الاقتصادية، وشمول مظلة البرلمان للرقابة على قروض البنك المركزي الخارجية عبر الودائع الأجنبية، والنظر في شروطها المالية وغير المالية.
- وضع خطة خمسية معلنة مسبقاً للمشروعات المراد تمويلها بالاقتراض الخارجي، وخطوة موازية لتنمية الموارد الدولارية التي تتيح السداد، يقرها البرلمان في تشريع، وتحاسب الحكومة على درجة التزامها بهاتين الخطتين.
- حددت الحكومة سقفاً للدين العام وهي خطوة إيجابية، واستجابت للمطالبات الحقوقية والاقتصادية المستمرة منذ سنوات، ومنها توصيات المبادرة في عدد من تقاريرها حول الديون³⁰. لكن النسبة المحددة للدين العام من الناتج المحلي ما زالت مرتفعة جداً، كما أن طريقة حساب الدين غير شاملة. ويجب إشراك البرلمان في تحديد سقف الدين، واتخاذ خطوات من جانب البرلمان في حالة تجاوز هذا السقف.
- هناك ضرورة لجدولة الديون، ومد متوسط آجال سدادها المنخفض بشدة حالياً، والعودة إلى نسبة 90% ديون طويلة الأجل، تسد على أكثر من خمس سنوات.
- نشر شروط القروض وشروط سدادها، فباستثناء قروض الصندوق والبنك الدوليين وعدد من المؤسسات الدولية، لا يتم نشر الشروط التي تشمل فترة السماح قبل بدء السداد، وعدد سنوات السداد وسعر الفائدة.
- الاهتمام بالشفافية ودورية نشر بيانات الدين الخارجي، بدلاً من تأخيرها الذي يصل إلى ثمانية أشهر في بعض الأحيان.

30 «الدين الخارجي 2020: كورونا ترفع الاستدانة»، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2022.